



التمنية الادارية من اهتمامات سمو الأمير

في خطابة السامي يوم ١٨ مارس ٢٠٠٩

ووفق سمو الأمير الشيخ /صباح الاحمد الصباح في خطابة الموجة للشعب الكويتي يوم الاربعاء الموافق ١٨ مارس ٢٠٠٩ وبهذة المناسبة أبارك للشعب الكويتي ونفس الوقت اقول لهم تمنعوا واقرأوا كلمات سمو الأمير لما فيها من مقاصد ومعاني واهداف سامية تهمننا وتم الوطن الكويت وعلينا أن نستفيد منها ونطبقها بكل ولاء ونحملها أمانة في أعناقنا ونعلمها اولادنا ونساعده في تأديتها بأرض الواقع بعيداً عن المصالح والشخصانية ، ونتمنى أن يكون التشكيل الوزاري واعضاء مجلس الأمة القادم ضمن المواصفات التي ذكرها سمو الأمير لتحمل الأمانة والولاء لسمو الأمير والوطن والدفاع عن مصالح المواطنين .

أن قرأتني لخطاب سمو الأمير قد اثبتت بأن سموة قد وضع يده على الجرح الذي لازال مفتوح وقد تناولته في مقالتي أكثر من مرة وعلى مر السنوات ولكن ليس هنالك من يهتم سواء من الحكومة أو مجلس الأمة وهو كما قال سموة (لا شك بان هناك بعض اوجه القصور في اداء الاجهزة الحكومية، بما يستوجب العمل الجاد من اجل الارتقاء بأداء الجهاز الحكومي والعمل على تسريع انجاز المشاريع التنموية والاستجابة لتطلعات المواطنين وضمان مستقبل اجيالهم القادمة في وطن آمن مزدهر) وتعليقاً على هذه الكلمة فأن يتوجب على الحكومة الجديدة المقبلة بأن تراعي هذا الجانب وهو مهم ويتمثل في مهام وصلاحيات وزير الدولة لشئون التنمية الادارية والذي اقترح بهذة المناسبة أن تكون مواصفات الوزير من مؤهلات وخبرات تتناسب مع المهام الموكلة له وهي أن يكون خريج جامعة تخصص علوم ادارية ويفضل من تكون لديه مؤهلات عالية مثل الماجستير والدكتوراة في الادارة والموارد البشرية وكذلك لديه خبرة عملية في نفس المجال وأن يتم توزيعاً للتنمية الادارية فقط بدون أي وزارات اخرى حتى يتمكن من التركيز والانجاز (وهذه من الاسباب الرئيسية لاستمرار القصور في اداء الجهاز الحكومي) وأن يشرف على اجهزة حكومية تتعلق مهامها بالتنمية الادارية وهي ديوان الخدمة المدنية وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والمجلس الاعلى للتخطيط وأن يبدأ في مشروع إعادة هيكلة القطاع الحكومي ليتناسب مع الاوضاع الاخيرة في الازمة المالية الاقتصادية ، وأن يتمكن من تحقيق تطلعات سمو الأمير وتوصيات مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في الكويت في يناير ٢٠٠٩ جانب التنمية البشرية والادارية .

اتمنى على الحكومة القادمة أن تقرر قوانين الضرورة فور تشكيلها ولا تنتظر انعقاد مجلس الأمة القادم لأنها لا تحتمل التأخير لما فيها مصلحة الوطن والمواطن وهي (قانون الاستقرار الاقتصادي - قانون العمل في القطاع الاهلي - قانون هيئة سوق المال - القوانين المتعلقة بالاقتصاد الكويتي مثل البي أو تي) وأن يتم البدء بالمشاريع الحكومية المعطلة لتحرك وتنعش السوق المحلي وتخلق فرص عمل جديدة لشبابنا والبدء بمشاركة القطاع الخاص ، لانريد أن تتكرر نفس اداء الحكومة السابقة ولانريد مشاحنات وتأزيم من اعضاء مجلس الأمة القادم كفانا ماحدث ، والله اقولها أن ماحدث بين المجلس والحكومة خلال الاشهر السابقة قد اثر نفسياً واجتماعياً في الشعب الكويتي والله الموفق .

الدكتور/ عبدالله فهد العبدالجادر

مستشار تنظيم وادارة

Phone: 99744654 | Fax: 22525575

abumishari1@yahoo.com

www.kuwaiticonsultant.com